مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٥٢٥**

الجمعة، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد محبوباني	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتلوف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	الصين	السيد وانغ دنغوا
	غينيا	السيد شيخ أحمد تيجاني قمرة
	فرنسا	السيد دوتريو
	الكاميرون	السيد بلنغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد فرانكو
	المكسيك	السيد لاخوص
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إلدون
	موريشيوس	السيد غوكول
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة (S/2002/510)

02-36511 (A)
0236511

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية

رسالة مؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة (A/2002/510)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين والأردن وإسبانيا وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا وتونس وجنوب أفريقيا والسودان وشيلي وكندا وكوبا وماليزيا ومصر والمغرب واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لانكري (إسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد ليستري (الأرجنتين) والسيد الحديدي (الأردن) والسيد أرياس (إسبانيا) والسيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة) والسيد هدايات (إندونيسيا) والسيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) والسيد خالد (باكستان) والسيد بيلمان (تركيا) والسيد مجدوب (تونس) والسيد كومالو (جنوب أفريقيا) والسيد مانيس (السودان) والسيد فالديز (شيلي) والسيد هاينبيكر (كندا) والسيد رودريغز باريا (كوبا) والسيد حسمي (ماليزيا) والسيد أبو الغيط (مصر) والسيد بنونة (المغرب) والسيد يوشيكاوا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2002/506، ونصها كما يلي:

”يُشرفني أن أطلب إلى مجلس الأمن، وفقاً لممارسته السابقة، أن يوجه دعوة إلى المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في الاجتماع الذي سيعقده مجلس الأمن اليوم الجمعة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٢، فيما يتعلق بالحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.“

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم لفلسطين للاشتراك في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسات السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يواصل مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ويجتمع المجلس استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالإنابة للبعثة الدائمة للسودان لدى الأمم المتحدة بصفته رئيسا للمجموعة العربية، والتي ترد في الوثيقة S/2002/510.

وقبل أن نبدأ وقائع الجلسة، أود أن أدلي ببيانين إجرائيين. أود أن أبلغ الأعضاء وغير الأعضاء بأنني أعتزم تعليق الجلسة في حوالي الساعة ١٦/٣٠ للاستماع إلى إحاطة إعلامية من الأمين العام. بعد ذلك، نستأنف مداولاتنا هنا في هذه القاعة حوالي الساعة ١٨/٠٠. وحيث أننا قد نستمر إلى وقت متأخر من الليل، يحدوني الأمل أن زملائي في هذه القاعة لن يعترضوا إذا تقدمت إليهم برجاء: هل يمكنهم، باستثناء الطرفين الرئيسيين، بالطبع، ألاّ تتجاوز بياناقم خمس إلى عشر دقائق ؟ آمل ألاّ يجدوا طلبي غير معقول.

المتكلم الأول على قائمتي المراقب الدائم عن فلسطين، وأعطيه الكلمة.

السيد القدوة (فلسطين)(تكلم بالعربية): السيد الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم لكم بالتهنئة الصادقة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، معربا عن ثقتنا الكاملة بكم شخصيا، وببلدكم الصديق، سنغافورة.

اسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر عن تقديرنا العميق لسعادة السفير سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي، على الكفاءة العالية التي أدار بها أعمال المجلس وإسهامه الشخصي المباشر في تحقيق بعض النجاحات الهامة التي استطاع المجلس أن يحققها خلال رئاسته.

قبل أربعة عشر يوما اعتمد مجلس الأمن القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، الذي رحب بمبادرة الأمين العام في جمع المعلومات الدقيقة حول الأحداث الأخيرة في مخيم جنين للاجئين، من خلال فريق لكشف الحقائق، وهو القرار الذي طلب من الأمين العام أيضا أن يبقي المجلس على اطلاع. لقد جاء ذلك القرار بالطبع كرد فعل طبيعي ومسؤول على التقارير المتزايدة حول الكارثة الإنسانية التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالذات في مخيم جنين.

إن القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) بالطبع تعاطى مع الحالة الإنسانية الرهيبة للسكان المدنيين الفلسطينيين بشكل عام. وهكذا فقد وضع القرار الإطار الذي يجب أن يتم من خلاله التعاطي مع ما حدث في جنين، إذ ليس من الممكن فهم ما حدث هناك بشكل كامل دون وضعه في إطار ما قامت به قوات الاحتلال الإسرائيلي في كل المدن الفلسطينية التي أعادت احتلالها.

بعد اعتماد القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) قام الأمين العام بتشكيل الفريق، الذي ضم ثلاث شخصيات رئيسية، هامة ومحترمة وتتمتع بتقدير واسع. وضم الفريق أيضا اثنين من المستشارين رفيعي المستوى وأضيف إليه لاحقا اثنان آخران، بالإضافة إلى عدد من الخبراء في مجالات مختلفة. لقد رحب الجانب الفلسطيني ورحب العالم أجمع بهذا الفريق وأعضائه كخطوة جادة لمعرفة حقيقة وتفاصيل ما حدث في مخيم جنين للاجئين.

إثر ذلك شهدنا جميعا تراجعا إسرائيليا كاملا عن قبول فريق كشف الحقائق. وشهدنا جميعا سلسلة من المواقف الإسرائيلية التي هدفت إلى تقويض الفريق وتقويض النتائج التي قد يتوصل إليها من خلال محاولات ابتزاز الأمين العام والأمانة العامة للأمم المتحدة. وبالرغم من تجاوب الأمين العام مع طلب الجانب الإسرائيلي لتوضيحات، وهو أمر كانت لنا تحفظات عليه، فإن المواقف الإسرائيلية ازدادت سوءا، ومثلت في جوهرها رفضا لمبادرة الأمين العام، ورفضا لفريقه، ورفضا لقرار مجلس الأمن ذي الصلة، القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

لقد أرسل الأمين العام رسالة إلى المراقب الدائم لفلسطين وإلى المندوب الدائم لإسرائيل بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ أوضح فيها تطورات الأمور بالنسبة لفريق كشف الحقائق والطريقة التي سيعمل بها الفريق. لقد كنا

بشكل عام على اتفاق مع ما ورد في هذه الرسالة. وكنا ننوي توضيح موقفنا بشكل تفصيلي بمجرد حصولنا على مؤشر حول تحرك الفريق باتجاه المنطقة. وإننا نود هنا أن نعبر عن تقديرنا لجهود الأمين العام وإصراره على المحافظة على جوهر موقفه والمحافظة على مصداقية ونزاهة الفريق.

أول أمس، أرسل الأمين العام رسالة إلى مجلس الأمن حول هذا الأمر. وتضمنت الرسالة وصفا للمواقف الإسرائيلية واستنتاجات الأمين العام ونيته حل الفريق في اليوم التالي بسبب الموقف الإسرائيلي. وهو ما قام به بالفعل يوم أمس. إن ما ورد في رسالة الأمين العام يشكل بحد ذاته إدانة كاملة لموقف إسرائيل، قوة الاحتلال، بشأن الفريق. إننا ندين بقوة قرار إسرائيل، قوة الاحتلال، برفض الانصياع للقرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وعرقلة وتعطيل فريق كشف الحقائق. ونحن نعتقد أن على العالم أجمع أن يدين هذا الموقف بكل قوة.

ونعتقد أيضا أنه كان يتوجب على مجلس الأمن أن يضم ثقله لجهود الأمين العام قبل عدة أيام. وقد اقترحنا ذلك بالفعل على المجلس. ولكن، وبكل أسف، لم يقم المجلس بذلك. بعد قرار الأمين العام اعتقدنا أن على المجلس أن يتخذ خطوة جذرية تؤكد ضرورة تنفيذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وتأمر إسرائيل بعدم وضع العراقيل أمام الفريق وتطلب من الأمين العام أن يمضي في إرسال الفريق فورا، كما تطلب من الجانبين التعاون مع الفريق بدون عراقيل أو شروط. وتقدمت المجموعة العربية بالفعل بمشروع قرار في هذا الإطار لم يحظ للأسف بالدعم الكافي في مواجهة اعتراض أحد الأعضاء الدائمين.

تراجُع المجلس الآن أمام الرفض الإسرائيلي سيشكل فضيحة حقيقية لمجلس الأمن، وسيشكل انتهاكا لأحكام الميثاق وتخليا من قِبل المجلس عن واجباته، بالإضافة إلى المعاني السياسية والعملية الخطيرة بالنسبة للوضع على الأرض. نحن ما زلنا نأمل أن يتمكن المجلس اليوم من اعتماد القرار المناسب ولو بحده الأدنى. وفي حالة فشل المجلس حتى في ذلك، سنلجأ لاستئناف الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة لعلاج هذا الوضع ولو جزئيا.

الحقيقة التي يجب أن لا تغيب عن البال أبدا ويجب أن تمثل مرتكزا لأي تحليل أو لأي موقف هي أن إسرائيل هي القوة القائمة بالاحتلال، وأن الأرض الفلسطينية هي أراض محتلة تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، كما ورد في ٢٥ قرارا لمجلس الأمن.

إن الموقف الإسرائيلي تجاه فريق كشف الحقائق، من ضمن أمور أخرى، يثبت بشكل لا لبس فيه أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قد ارتكبت بالفعل فظاعات لا حد لها ضد شعبنا، خاصة في مخيم لاجئي جنين. نعم، ارتكبت جرائم حرب وارتكبت على الأرجح مذبحة ضد سكان المخيم. هناك الآن حقائق ثابتة بالنسبة للفظائع التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي: إطلاق صواريخ من طائرات الهليكوبتر على هذه المنطقة الصغيرة كثيفة السكان؛ استخدام الدبابات والبلدوزرات لتهديم البيوت، في بعض الحالات بوجود مدنيين داخلها؛ منع الغذاء والأدوية والمنظمات الإنسانية من دخول المخيم لفترة ١١ يوما؛ وأخيرا استخدام الدروع البشرية. كل هذا ثابت، وهو يشكل بلا أدنى شك جرائم حرب. وما بقي الآن هو فقط اكتشاف مدى اتساع هذه الجرائم وما إذا شكلت مذبحة وجريمة ضد الإنسانية. على العالم أن يتابع هذه الجرائم وأن يصر على الحصول على الحقيقة كاملة وأن يتخذ الإجراءات اللازمة لمحاكمة مجرمي الحرب وقادة وأفراد الوحدات العسكرية التي ارتكبت أعمال القتل المتعمد ضد المدنيين وأعمال التدمير الواسع غير المبرر، وفي مقدمة هؤلاء، كما طرحنا سابقا، الجنرال شاؤل موفاز قائد أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي.

القـــراران ١٤٠٤ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) لم ينفذا بالكامل بعد. مر أكثر من شهر والقراران لم ينفذا بعد. بعد مرور أسابيع من الهجوم العسكري الإسرائيلي الشامل خرجت قوات الاحتلال الإسرائيلية من بعض المدن. ولكنها أحكمت الحصار عليها جميعا وبقيت داخل بعضها. مقر الرئيس ياسر عرفات في رام الله حتى أول أمس كان تحت الحصار العسكري. وانتهاء هذا الحصار بالمناسبة، بالرغم من كونه خطوة إيجابية، لا يمكن أن يشعرنا بالسعادة. كل الوضع الناشئ عن الهجوم العسكري الإسرائيلي غير قانوني ويمثل انتهاكا شديدا لقراري مجلس الأمن المشار إليهما أعلاه.

كنيسة القيامة ما زالت تحت الحصار العسكري، وتعرضت أمس لهجوم عسكري إسرائيلي أدى إلى اشتعال النيران في دير الفرنسيسكان ودير الأرثوذكس، وهو ما يشكل جريمة إسرائيلية أخرى. إسرائيل، قوة الاحتلال، ما زالت تحكم الحصار على كل المدن الفلسطينية ومستمرة في إعادة احتلال أجزاء من هذه المدن الفلسطينية كما حدث مؤخرا في الخليل وقبلها في قلقيلية وغيرها من المدن الفلسطينية واليوم في نابلس.

هدف الحملة العسكرية الإسرائيلية ما زال مستمرا، وهو إلحاق الدمار بشعبنا وبالسلطة الفلسطينية وعدم إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الحملة. ناهيك عن الوضع قبل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وبالطبع عدم انتهاء احتلال إسرائيل لجميع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس. جوهر موقف السيد شارون وحكومته لم يتغير بالرغم من قرارات مجلس الأمن والموقف الدولي في هذا المجال وجهود بعض الأطراف، التي نقدرها، إلا أنها جهود لم تتمكن بعد من تحقيق التنفيذ الكامل للقرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و ١٤٠٣ (٢٠٠٢).

إن معالجة هذا الأمر تتطلب مواقف أكثر جدية من قِبل مجلس الأمن، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة، وهو الأمر الذي نتطلع إليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر مراقب فلسطين الدائم على كلماته الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل على قائمتي ممثل إسرائيل، وأعطيه الكلمة.

السيد لانكري (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أقدم لكم، سيدي، تهنئتي على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أيضا أن أهنئ سلفكم، السفير سيرغي لافروف، على أدائه المتميز.

يعلم أعضاء المجلس أن مناقشات بناءة أُجريت قبل أسبوع بين مسؤولي الأمم المتحدة ووفد إسرائيلي بشأن معايير مبادرة الأمين العام لإنشاء فريق لتقصي الحقائق المتعلقة بالأحداث الأخيرة في جنين مخيم للاجئين. ومنذ طرح مبادرة الأمين العام واتخاذ القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، أشيع الكثير من المعلومات المضللة والتشويش فيما يتعلق بولاية فريق تقصي الحقائق. وكان موقف إسرائيل أن أي فريق لتقصي الحقائق يجب أن تكون لديه أهداف ومعايير محددة بوضوح قبل توجهه إلى المنطقة.

وفي رأي إسرائيل ينبغي أن ترتكز المبادئ التي تحكم عملية الفريق على صيغة الفقرة ٢ من منطوق القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) وكذلك على القواعد التوجيهية للأمم المتحدة الخاصة بتقصي الحقائق. أكد القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) على وجوب قيام الفريق بـ "استقاء معلومات دقيقة"، لا الوصول إلى أي استنتاجات قانونية أو تقديم توصيات. وإسرائيل إذ دعت إلى بحث الأحداث، لم تكن تظن أنها تتجاوز المعقول إذا هي توقعت من الفريق أن يتصدى لأنشطة الجانبين، بما في ذلك استخدام المخيَّم الخاضع لإدارة

الأمم المتحدة مركزا للنشاط الإرهابي، انتهاكا للقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن.

علما بأن مبادئ الأمم المتحدة فيما يتعلق بتقصي الحقائق، كما هي مبيَّنة في قرار الجمعية العامة ٤٦/٥٩ لعام ١٩٩١ تنص على أنه ينبغي لتقرير تقصي الحقائق ”أن يقتصر على عرض ذي طابع وقائعي للنتائج“. ويتضمن القرار أحكاما بشأن السرية، وحق الدول في ”جميع مراحل عملية تقصي الحقائق“ في التعبير عن آرائها، والتزام فريق تقصي الحقائق باحترام القوانين والأنظمة المحلية، وأن يقوم بمهمته بالتعاون مع الأطراف المعنية. ولإسرائيل الحق في أن تتوقع قبول الأمم المتحدة للمبادئ التوجيهية والممارسات التي وضعتها هي نفسها بشأن سلوك بعثات تقصي الحقائق.

إن هذه هي الاعتبارات الكامنة وراء تحفُّظ إسرائيل على ولاية فريق تقصي الحقائق. علما بأن النقاط الست ذات الأهمية، التي أثارها مجلس الوزراء الإسرائيلي وسعى إلى حلها، تنبع بشكل مباشر من هذه المبادئ التوجيهية المقررة، ومن الفقرة ٢ من منطوق القرار ١٤٠٥، التي تحدد للأمين العام المعايير التي يؤخذ بها في نطاق مبادرته.

وأود أن أوضح أنه على حين أننا نتفهَّم رغبة المجتمع الدولي في إعداد تقرير دقيق ووافٍ ومتوازن حول الأحداث التي وقعت مؤخرا في جنين، لا ينبغي لنا أن نتجاهل تقارير الصحافة الدولية وممثلي المنظمات المستقلة الموجودة في جنين والتي ظهرت في الأيام الأخيرة. فقد أكدت تلك التقارير أن ما وقع في جنين كان معركة حامية الوطيس بين الجنود الإسرائيليين والإرهابيين الفلسطينيين، وأن الأسلحة كانت منتشرة في المخيمات، وأن العديد من المباني قد جرى تفخيخها بأجهزة متفجرة.

ومنذ البداية، كانت البيانات الفلسطينية تبالغ في الإرجاف، الذي هو عرض من أعراض التهويل الذي تتبعه عادة هذه البيانات بشأن أعمال إسرائيل عموما. وفيما يتعلق بالمذبحة المزعومة في جنين، كان المتحدثون الرسميون الفلسطينيون قد ادعوا في البداية أن آلاف الجثث قد دفنت تحت الأنقاض؛ ثم قللوا هذا العدد إلى مئات الجثث؛ وعليم الآن أن يواجهوا النتيجة المؤسفة للمعركة الحامية التي أسفرت عن: مقتل ٤٧ مسلحا فلسطينيا، و ٢٣ جنديا إسرائيليا، وسبعة مدنيين فلسطينيين أُعرِبَ عن عميق الأسف لمقتلهم.

واليوم تفيد التقارير أن المسؤولين الفلسطينيين أنفسهم يقدِّرون عدد القتلى في مخيم جنين بـ ٥٦، ويعرضون الأحداث التي وقعت في جنين على أنها معركة حامية لا مجزرة. وقد أعلن هذه النتيجة على المراسلين الصحفيين قدوره موسى قدوره مدير حركة فتح التي يتزعمها الرئيس عرفات عن شمال الضفة الغربية، بعد أن قام فريق من المحققين عيَّنه الفلسطينيون بزيارة المخيَّم.

وعلى الرغم من أننا بالتأكيد سوف نُتَّهم بالاقتباس خارج السياق، إلا أنه لا بد من نقل كلمات أحد المسلحين الفلسطينيين الذي شارك في معركة جنين، والتي أكدت كلماته ذلك. لقد أجرت صحيفة الأهرام الأسبوعية التي تصدر باللغة الانكليزية (الأهرام ويكلي) مقابلة مع عضو في حركة الجهاد الإسلامي، كان مسؤولا عن إعداد وإخفاء الأجهزة المتفجرة في جنين، فحكى كيف أن الفلسطينيين في جنين قد أعدوا أنفسهم للإيقاع بالجنود الإسرائيليين في الشراك والكمائن؛ فقال:

”كان لدينا أكثر من ٥٠ منزلا مفخخا بأجهزة متفجرة حول المخيَّم. لقد قطعنا بعض أنابيب المياه الرئيسية وعبأناها بالمتفجرات والمسامير.

ثم وضعنا كل قطعة منها على بعد حوالي أربعة أمتار من الأخرى في تلك المنازل - لقد وضعناها في الأصونة، وتحت أحواض الغسل، وفي الأرائك''.

وقال عضو آخر من كبار أعضاء الجهاد الإسلامي، يسمى مرداوي، لشبكة سي إن إن الإخبارية إنه تم نشر ما يتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ قنبلة وشرك خداعي في المخيَّم.

وعلى الرغم من أنه وقع عن غير قصد ضحايا بين المدنيين في معركة جنين، كما يحدث في أي صراع مسلح، فإن مقتلهم، على الرغم من أنه شيء مؤسف ومحزن، لا يمثل مذبحة. والسبب في مقتلهم هو أن المسلحين الفلسطينيين كانوا يطلقون النار من مناطق مأهولة بالسكان وأنهم أقاموا شبكة إرهابية في وسط السكان المدنيين غير عابئين بالمرة بسلامة وعافية المدنيين الفلسطينيين. وقد اتضح أن الادعاءات بمقتل مئات أو آلاف المدنيين في جنين - والتي أُلقيت على مسامع هذا المجلس نفسه منذ قليل - هي أعمال تضليل متعمدة. بل إننا قد تلقينا تقارير تفيد بأن الفلسطينيين قد استخرجوا بعض الجثث المدفونة في أماكن أخرى وأعادوا دفنها في مقابر جماعية في جنين لتأكيد ادعاءاتهم بشأن الفظائع الإسرائيلية.

وأعتقد أن هذه الحقائق قد تحدو بالمجلس إلى التحوط في قبول أي زعم باعتباره حقيقة، والاهتمام بأي دعوة للتحقيق. ولو أن المجتمع الدولي كان قد علم منذ أسبوعين ما يعلمه الآن حول طبيعة الأحداث التي وقعت في جنين، لكان من المشكوك فيه اعتبار أي جهد لتقصي الحقائق أمرا ملائما.

وأعتقد أن المجلس قد يرغب في أن ينظر في المذابح التي أزهقت أرواح مئات المدنيين الإسرائيليين - بما فيها المذبحة التي وقعت عشية عيد الفصح - وفي حانات الرقص، ولماذا لا تستحق هي الأخرى أن تنال الاهتمام الدولي بأقصى درجة من الجدية. ألم يكن من العدل تجاوز حدود إدانة التفجيرات الانتحارية الفلسطينية باعتبارها ''مرذولة أخلاقيا''، والتحقيق في هذه المذابح المتعمدة للمدنيين الإسرائيليين، أو البحث في تورط الرئيس عرفات بشكل مباشر في تلك الهجمات؟ وهل الحملة الإرهابية الفلسطينية ذات حصانة من القانون الإنساني أو من تمحيص دولي جاد؟ أرجو أن يقدر أعضاء المجلس الشعور بالإحباط الذي خالج الكثيرين من الإسرائيليين بسبب عدم قيام مجلس الأمن باتخاذ قرارات تردّ بكفاية وحسم على الفظائع الإرهابية المتعمدة التي لا حصر لها ضد الإسرائيليين.

وفيما يتعلق بالوضع في كنيسة المهد في بيت لحم، سعى الجانب الفلسطيني إلى تصوير ما هو في الحقيقة أزمة رهائن على أنه حصار إسرائيلي. فقد قام إرهابيون فلسطينيون مسلحون، انتهاكا لأبسط الأصول الإنسانية، بالاستيلاء على مكان ديني مقدس، وأطلقوا النار منه، ومنعوا الأشخاص الذين بداخل المكان من مغادرته، وانتهكوا قدسية المكان، كما أكد ذلك ثلاثة من الرهبان الأرمن الذين تمكنوا من الهرب من الكنيسة.

ولحسن الحظ، فإن المفاوضات بين الممثلين الفلسطينيين والإسرائيليين كانت بنَّاءة. وقد تم الإفراج عن عدد من الفلسطينيين من الكنيسة في الأيام الأخيرة، ونأمل في التوصل قريبا جدا إلى حل كامل وسلمي لهذا المأزق.

ولقد توصلنا إلى حل سلمي ومُرضٍ للوضع في المقر برام الله. فقد وافقت حكومة إسرائيل على اقتراح الرئيس بوش بأن يُسجن في الأراضي الفلسطينية المسؤولون عن مصرع الوزير زئيفي وغيرهم من الإرهابيين المعتصمين بالمقر في رام الله، وذلك تحت إشراف أمريكي بريطاني، منعا لإفلاتهم من العقاب، وللحيلولة دون تطبيق سياسة الباب

الدوار المعروفة الآن والموثَّقة جيدا التي اعتمدتها السلطة الفلسطينية.

وبإمكان الرئيس عرفات التحرك بحرية.

وفي وسع الرئيس عرفات الآن أن ينتقل أينما شاء وأن يمارس سلطته الكاملة بوصفه قائداً للشعب الفلسطيني. وفي يده هو كل الخيار فإما أن يمنع الإرهاب أو يشجعه. ومن الضروري لأجل تحقيق السلام في المنطقة ألا يحرض شعبه على الكراهية والعنف، بل أن يعمل بمثابة قوة لتحقيق السلام.

وأود أن أوضح أيضاً أن إسرائيل قد اتخذت خطوات كبيرة صوب تنفيذ القرارين ١٤٠٢ (٢٠٠٢) و١٤٠٣ (٢٠٠٢) وهي ماضية في انسحابها من المدن الفلسطينية. بيد أنه لم يتم مجرد البدء في تنفيذ الفلسطينيين للمسؤوليات الواقعة على عاتقهم بموجب القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). وسيعوق تقاعس الجانب الفلسطيني عن الوفاء بالمتطلبات التي حددها مجلس الأمن تقدمنا صوب استئناف الحوار السياسي. وعلى المجلس ألا يقصر تركيزه على ما تفعله إسرائيل، بل ينبغي أن يركز أيضاً على رفض الجانب الفلسطيني الصارخ والمستمر الموافقة على وقف فعلي لإطلاق النار، وإنهاء الإرهاب والتحريض، وعلى التعاون مع الجنرال زيني، على النحو الذي يدعو إليه القرار ١٤٠٢ (٢٠٠٢). فلن نتحرك صوب إنهاء العنف والإرهاب والتوصل لتسوية سياسية إلا بإجراءات يتخذها كل من الجانبين.

وختاماً، يعمل بعض أعضاء المجتمع الدولي الآن على تحديد أفضل السبل لاستئناف الحوار السياسي. وسيصل رئيس الوزراء شارون في الأسبوع القادم إلى واشنطن، حيث سيناقش أفكاره ومقترحاته عن كيفية إحياء عملية السلام من جديد. وتدرك إسرائيل تماماً أن الفلسطينيين شركاؤنا وجيراننا وسيكونون دائماً كذلك، وأننا لا نستطيع إنعاش روح السلام والمصالحة التي تفضي إلى حل عادل ودائم للصراع في منطقتنا إلا من خلال إجراء حوار ومفاوضات، وذلك من منطلق نبذ العنف والاعتراف المتبادل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل السودان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد مانيس (السودان) (تكلم بالعربية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم المجموعة العربية، وأود في البداية أن أشكركم باسمها على استجابتكم السريعة لعقد هذه الجلسة الفورية للنظر مجددا في الوضع الخطير الذي لا زالت تعيشه الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنتهز هذه السانحة لأهنئكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن، ونثق في أنكم ستديرون أعماله بحنكتكم المعهودة. ونشيد في ذات السياق بالمجهودات الجبارة والمشرفة للسفير لافروف وأعضاء بعثته لتوليهم باقتدار رئاسة المجلس في الشهر المنصرم.

تعرب المجموعة العربية عن تقديرها للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة للجهود الكبيرة التي اضطلع بها لكشف ملابسات أحداث مخيم جنين عبر تشكيله لفريق متميز من شخصيات دولية تتصف بالأمانة والمصداقية والقدرات المهنية الرفيعة، وقد رحب مجلسكم الموقر بهذه المبادرة وطلب من الأمين العام إحاطتكم بنتائج عمله، وذلك بموجب القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). وتشيد المجموعة العربية بصبر الأمين العام ومسؤولي الأمانة العامة في جهودهم التي بذلوها لتقديم التوضيحات اللازمة لسلطة الاحتلال، التي وبالرغم من موافقتها في البداية على الفريق بالقول بأنه ليس لديها ما تخفيه إلا أنها عادت وتراجعت عن ذلك الموقف وأعلنت على الملأ رفضها استقباله، الأمر الذي دفع الأمين

العام بأن ينقل في رسالة لرئيس المجلس أنه لم يتمكن من إبقاء الفريق بسبب موقف حكومة إسرائيل.

لم يكن الموقف الإسرائيلي برفض مبادرة الأمين العام وقرار مجلس الأمن رقم ١٤٠٥ (٢٠٠٢) مفاجأة للمجموعة العربية، فإسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال درجت على الاستهتار المطلق بقرارات مجلس الأمن، والانتهاك الخطير للقانون الدولي والإنساني. وقد سبق للأمين العام للأمم المتحدة أن ذكر أمام هذا المجلس أن القوات الإسرائيلية تنتهك على نطاق واسع المبادئ الإنسانية الدولية ومعايير حقوق الإنسان.

إن المجموعة العربية إذ تدين وتشجب بشدة موقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، الرافض لاستقبال الفريق الذي شكله الأمين العام ورحب به مجلس الأمن، تطالب المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن بإدانة هذا الرفض العلني لإسرائيل، قوة الاحتلال، لقرارات مجلس الأمن وتحديها واحتقارها للمجلس والقانون الدولي والإنساني.

إن السؤال الذي يطرحه العالم بأسره الآن هو: ما الذي ينوي هذا المجلس أن يفعله إزاء هذا التهديد الخطير لمصداقيته ومصداقية المنظمة الدولية. نحن نعتقد بأن المجلس مطالب بفرض هيبته واحترامه، أولا بإدانة الرفض الإسرائيلي، وثانيا بالإصرار على الحصول على تفاصيل الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال ضد الإنسانية في مخيم جنين، وكافة المجازر التي ارتكبتها بحق الشعب الفلسطيني والتي شاهدها العالم بأسره على شاشات التلفزة العالمية، على أن يتم ذلك عبر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة وفقا لما نص عليه القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

لقد تمادت إسرائيل - قوة الاحتلال - واعتادت على التصرف فوق القانون وتحدي قرارات مجلس الأمن. وقد شجعها عجز المجلس عن احترام قراراته على المضي في ارتكاب المزيد من جرائم الحرب وإرهاب الدولة والقتل الجماعي للمدنيين الأبرياء في فلسطين، الأمر الذي يضع هذا المجلس أمام مسؤوليته المنصوص عليها في الميثاق في حفظ السلم والأمن الدوليين. إن استمرار هذا المجلس في عجزه عن القيام بواجباته سيدفع بهذه المجموعة إلى اللجوء إلى الجمعية العامة، التي ستعبر عن موقف دول العالم من جرائم إسرائيل ضد الإنسانية في مخيم جنين، وغيرها من جرائم إرهاب الدولة في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف.

في الختام تود المجموعة العربية أن تؤكد بوضوح أن دعوتها لعقد جلسات عامة للمجلس من حين لآخر لا ترمي إطلاقا لإقامة مهرجانات خطابية تتكرر فيها البيانات، ولكن للمطالبة في ظل التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتحقيق موازين القسط والعدالة الدولية وعدم تنصل هذا المجلس من مسؤولياته، وبأن يعمل المجلس على احترام وتطبيق قراراته ومواجهة التحدي الماثل بما يتسق مع مبادئ ومقاصد الميثاق استنادا على مبادئ العدالة والمساواة بين الشعوب والأمم، وألا يمكِّن المجلس إسرائيل من فرض إرادتها عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل السودان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل تونس. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد المجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية، قبل أن أخوض في المناقشة، أن أعرب لكم سيدي، عن تهانئي وأطيب تمنياتي في رئاستكم لمجلس الأمن. وهذه الإشادة ليست ظرفية، لأن الوفد التونسي وعددا كبيرا من المثقفين في بلدي يكنون لكم بالغ الاحترام والتقدير.

وإننا نعرب عن إجلالنا لبلدكم سنغافورة، التي نجحت في تجربتها السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الرائعة والمثيرة.

وأتوجه أيضا بالشكر لسلفكم، السفير سيرغي لافروف، الممثل الدائم للاتحاد الروسي.

نواجه اليوم أزمة ذات أبعاد ثلاثة لن يغفر لنا التاريخ غض الطرف عنها.

أزمة إنسانية أولا. لقد سمحنا لجيش أن يعزل لأيام طوال مخيما للاجئين في جنين لارتكاب مجزرة لن يعرف مداها إلا عند إجراء تحقيق مستفيض، وهو ما ترفضه إسرائيل. ومجلس الأمن يقف عاجزا. وبذلك فقد تخلى المجلس عن مسؤولياته أمام مأساة الشعب الفلسطيني.

إن ما تنقله شبكات التلفزيون الأمريكية من صور تماثل صور أرض ضربتها الزلازل، يهز الضمير العالمي. لقد شاهدنا الرجال والنساء يحفرون الأنقاض بأيديهم لاستخراج الجثث، وجميعها من المدنيين. وقد تحدث شهود العيان لممثلي المنظمات الدولية ووصفوا المشهد بأنه كارثة مروعة تفوق الوصف كما جاء على لسان أحد كبار الموظفين الدوليين. ولن أذكر اسمه، خاصة وأن حملة شعواء بدأت ضده بالفعل، فإسرائيل قد رفضت مشاركته في فريق تقصي الحقائق، إذ أنه يعرف عن الوضع الكثير.

وشاهدنا أيضا صور الفلسطينيين أطفالا ونساء وشيوخا هائمين على وجوههم يبكون موتاهم وممتلكاهم، وجوعى ينتظرون جهود الإغاثة الدولية وجرحى ينزفون ومرضى في انتظار الموت، لأن السلطات الإسرائيلية منعت سيارات الإسعاف من الوصول إليهم بإطلاق النار عليها.

لست هنا بصدد المبالغة، وما يعرف عنا هو القسط في القول. فإذا لم يكن لديهم ما يخفون فلماذا يمنع السيد شارون والسيد بيريز دخول الفريق إلى المخيم لكشف الحقيقة؟ لماذا يرفضان شهادة محايدة؟ ألن تظهر الحقيقة للعالم إلا إذا كوَّنا فريقا إسرائيليا يرأسه شارون نفسه؟

إن إسرائيل تراجعت عن وعودها نتيجة علمها بحقيقة ما ارتكبت من أعمال، وخشية أن ينبذها الرأي العام العالمي والمثول أمام المحاكم الدولية.

إن إسرائيل تمردت على مجلس الأمن والأمين العام ومنظومة الأمم المتحدة بأكملها، ولا تزال بمنأى عن العقاب. وهذا ليس بالجديد.

على المجتمع الدولي أن يدرك أبعاد المأساة وأن يعجِّل بإيصال مواد الإغاثة إلى المنطقة، بما في ذلك الأغذية والمواد الطبية، وهو ما يحدث حاليا ببطء شديد. ولكن كيف تصل هذه الإمدادات والجيش الإسرائيلي القائم بالاحتلال ما زال يحاصر البلدات والقرى الفلسطينية، ويهاجم بلدات وقرى أخرى ويدمر البنية الأساسية، الإدارية والاجتماعية، في أرض احتلها لممارسة أعماله العدوانية.

ونواجه أيضا أزمة أخلاقية متعددة الأوجه. فكيف لبلد يدعي الذكاء أن ينحدر لمثل هذا الحضيض في عملية يقودها رجل ماضيه معروف؟ وكيف سمح له الإسرائيليون الذين ينشدون السلام بهذا العمل القذر؟ وكيف يقبل حلفاء إسرائيل هذه السياسة ويهددوا باستخدام حق النقض كلما ذكِر الشرق الأوسط؟

كيف يمكن أن يوصف شارون برجل السلام في حين تحاصر دباباته الرئيس عرفات الذي يحمل جائزة نوبل للسلام والذي ظل تحت الحصار حتى أول أمس؟

وكيف يمكن المطالبة بتسليم منظمي عملية اغتيال تمت في كانون الأول/ديسمبر الماضي أدانتهم السلطة الفلسطينية بينما تتم تصفية العشرات من القيادات الفلسطينية؟ ومن سيحاكم من يمارسون إرهاب الدولة؟ وكيف تحاصر كنيسة المهد، أحد أهم المقدسات العالمية؟

وكيف تواصل إسرائيل تجاوزاتها وتتحمل تأليب الرأي العام العالمي ضدها وهي تدرك وضعها كدولة حديثة العهد بحاجة إلى الانفتاح على العالم؟ من يتحمل مسؤولية إذكاء نار الفتنة ومشاعر الكراهية بين المجتمعات؟

ليس غريبا أن تكون إسرائيل، خاصة إسرائيل شارون، هي العضو النشاز في المجتمع الدولي. إن هذه السياسة تقوض الموقف العقلاني العربي الداعي للسلام والتعايش. ويكفي الاطلاع على صحيفة ''نيويورك تايمز'' للوقوف على مدى الأضرار التي ألحقتها إسرائيل بنفسها. إنها خسارة فادحة.

ثم هناك أزمة ثالثة، وهي الأخطر، هي أزمة السلطة. وهي الأخطر لأنها تتعلق بمجلسنا، الذي يمثل أعلى هيئة دولية والذي تتجاهله تل أبيب، ولن أستفيض في هذا الموضوع احتراما لهذا المقام. ففي غضون بضع أسابيع أصدر المجلس ثلاثة قرارات وبيانا رئاسيا بقوة القرار، تم تجاهلها كلها. وحفظا لكرامة المجلس، لسنا بحاجة للتذكير هنا بما ورد أول أمس خلال المشاورات التي عقدها المجلس من عبارات يائسة. ولعل ما قيل يعبِّر بوضوح عما آلت إليه منظومة الأمم المتحدة من وضع مؤسف.

فلنتصور أن دولة عربية اقترفت عملا أقل خطورة بعشرات بل بمئات المرات مما ارتكبته إسرائيل، إذن لتكونت فورا قوة تحالف ولتم التأكيد على سيادة القانون وعلى الطبيعة الإلزامية لقرارات مجلس الأمن، ولفرضت العقوبات، ولطبقت أحكام الفصل السابع بحذافيرها. غير أن سياسة الكيل بمكيالين أصبحت على ما يبدو ملازمة لعملنا، واسمحوا لي بأن أقول بأن الرأي العام في بلداننا يزداد يوميا رفضا لهذه السياسة.

نحن نعلم أن لمجموعات الضغط وزنها في الديمقراطيات الغربية، بمعنى أن لكل الأقليات الحق في التعبير عن قضاياها واستخدام كل الوسائل المتاحة لهذا الغرض. وإن كنتُ لا أدعي المعرفة بكل المجتمعات، فإنني أعتقد أنه بدلا من التوظيف السلبي لمجموعات الضغط، فإن تسوية النزاعات هي أفضل ورقة انتخابية. إن النجاح هو مقياس السياسة وإن الشعوب تحبذ الناجحين ولم يَضِعْ كل شيء بعد. والجهود والبعثات السابقة حققت قدرا محدودا من النجاح. ونحن نشعر بالامتنان لكل الذين بذلوا تلك الجهود.

ولكن الاحتلال لا يزال قائما دون أية تسوية، لا على الصعيد السياسي ولا على الصعيد الأمني. ويجب على الدول الكبرى أن تتخذ موقفا حازما حيال إسرائيل وأن تصغي إلى ما يدعو إليه الرئيس الأسبق كارتر، وهو صاحب النصيحة الحكيمة وصانع أول سلام بين إسرائيل ودولة عربية.

لقد شخَّصنا الوضع ويتعين الآن التفكير في العلاج. ينبغي أولا تذكير السلطات الإسرائيلية بضرورة الانصياع، اليوم وليس غدا، لقرارات مجلس الأمن. وإن الجهود الحالية يجب أن لا تصبح ذريعة لتأجيل هذا الطلب. وعلينا أن ندعم جهود المجموعة الدولية التي تسعى لإقناع إسرائيل بعدم جدوى إصرارها على سلوكها تجاه الرئيس عرفات، وبأن تدرك أنه الشخص الذي يجب التفاوض معه. لم يحدث أبدا في تاريخ الاستعمار كما عشناه أو كما قرأنا عنه، على حد سواء، أن سلطة استعمارية تعاملت بهذه العنجهية والقسوة التي تعامل بها إسرائيل الرئيس عرفات، ونحن نطالب بالوقف الفوري للعمليات العسكرية الإسرائيلية - كل العمليات العسكرية الإسرائيلية.

ونطالب أيضا بإيجاد تسوية لمسألة كنيسة المهد المقدسة في بيت لحم، التي دنستها إسرائيل بارتكاب جرائم القتل وبإشعال الحرائق فيها. إنه لعار أن تتهم إسرائيل الفلسطينيين بإشعال الحرائق داخل هذا الحرم الذي لجأوا

إليه، ولا نستبعد أن تتهمهم بالقيام بعملية انتحارية جماعية. كل هذه أكاذيب. وسيبقى حريق كنيسة المهد وصمة لا تمَّحي في تاريخ إسرائيل.

إن المأساة الأكبر هي الموقف الذي يجد فيه مجلس الأمن نفسه اليوم، أي بحل فريق تقصي الحقائق. ونحن نرفض الإقرار بفشل مجلس الأمن، فإسرائيل لا تستطيع لا سياسيا ولا قانونيا أن تواصل رفض دخول هذا الفريق إلى جنين. إلا أن إسرائيل ضربت عرض الحائط بأربعة قرارات للمجلس باسم قانون القوة، وآخرها القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، وهو المبادرة الأمريكية التي قبلناها بحسن نية والتي قبلتها إسرائيل دون لبس، القرار الذي سيبقى، مع ذلك، حبرا على ورق.

في هذه الحالة، يقضي الميثاق وفي إطار الفصلين السادس والسابع، باتخاذ تدابير قسرية وغير قسرية للدفع بالدول المارقة للامتثال للقانون. وليس من المقبول أن يتخلى مجلسنا عن صلاحياته وأن يذعن لأهواء ورغبات تل أبيب.

إن الأمين العام اضطلع بمهمته على نحو محايد وبروح بنَّاءة، والآن إذا ما افتقر المجلس للطاقة وللوحدة التي يتطلبها التحرك السياسي في الشرق الأوسط، فلن يكون أمامنا إلا اللجوء إلى محافل أخرى، كالجمعية العامة، لإدانة الإجحاف والظلم، وفي هذه الحالة بالذات، لمواجهة أوجه القصور والثغرات التي لمسناها للأسف في الأيام الأخيرة. فكيف يتسنى لنا أن نقبل أن يقف مجلس الأمن، الذي أثبت جدارته في قضايا أخرى، عاجزا أمام هذه المسألة التي تهدد الأمن والسلم الدوليين؟

وأكرر، إن قضية الساعة هي ضرورة تحمُّل مجلس الأمن لمسؤولياته والقيام بكل ما في وسعه حتى يسلط الضوء على كابوس بل مأساة جنين. نحن نعيش في بلد ديمقراطي ومجتمع مفتوح تتدفق فيه المعلومات بحرية ويمثل فيه تقصي الحقائق جوهر الديمقراطية. فلنرفض الكيل بمكيالين وازدواج المعايير إذا ما أردنا إرساء سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كوبا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن سرور وفدي إذ يراكم تترأسون أعمال مجلس الأمن. ونحن نتمنى لكم كل نجاح. وبالمثل، أود أن أهنئ السفير لافروف وكامل فريقه على الأسلوب الممتاز الذي قاد به أعمال هذه الهيئة خلال شهر نيسان/أبريل.

مرة أخرى يقصِّر مجلس الأمن في الوفاء بمسؤولياته ويبدي عجزه عن التصرف في مواجهة الحالة البالغة الخطورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومما لا شك فيه أن الحالة في جنين ورفض إسرائيل التعاون مع فريق تقصي الحقائق تطلبا قرارا كالذي قدمته في البداية سوريا وتونس في الوثيقة S/2002/478، في ٣٠ نيسان/أبريل.

مشروع القرار ذاك استند بحق إلى الفصل السابع من الميثاق. ووصف الحالة بأنها تهديد خطير للسلم والأمن الدوليين، وطالب إسرائيل بأن تتعاون مع فريق تقصي الحقائق، وأعرب عن نية المجلس اعتماد التدابير المناسبة إذا لم ينفذ القرار. وبعد ساعات طويلة من المشاورات التي جرت أمس خلف أبواب مغلقة وامتدت إلى الساعات الأولى من الصباح، دخل العديد منا إلى هذه القاعة بغية أن نشهد الاعتماد الرسمي لمشروع قرار كان أكثر اعتدالا من المشروع الأصلي، ولكنه مثّل، في نهاية المطاف، أقل ما يمكن أن يفعله المجلس إزاء هذه الظروف الخطيرة.

وفي النهاية، لم يطرح مشروع القرار للتصويت لأسباب معروفة جيدا. بيد أننا كنا نعلم جميعا وبصورة مسبقة ما كان حدث لو جرى التصويت عليه. فحتى لو صوتت الأغلبية لصالح النص، لم يكن ممكنا اتخاذ القرار لأن الولايات المتحدة أعلنت صراحة لأعضاء المجلس أنها ستمارس مجددا حق النقض للمرة الخامسة والعشرين منذ عام ١٩٧٣ بشأن القضية الفلسطينية.

إن موقف الولايات المتحدة يتصف بالسخافة. فهي ذلك البلد الذي قدم القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) إلى المجلس – وهو القرار الذي أيد إرسال فريق إلى جنين بهدف تقصي الحقائق. ومع ذلك، فإن ذلك البلد نفسه كان على استعداد لممارسة حق النقض وعرقلة اعتماد نص يرمي بالضبط إلى المطالبة بالتنفيذ الكامل لذلك القرار.

إلا أن ذلك لم يشكل مفاجأة لنا. فالولايات المتحدة لم تكن مهتمة على الإطلاق بإيفاد فريق إلى جنين لتقصي الحقائق. لقد قدموا القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢) لسبب وحيد ألا وهو منع المجلس من اتخاذ تدابير كانت ضرورية بالفعل إزاء القتل والدمار اللذين أوقعتهما قوات حكومة شارون في جنين. ولهذا السبب فإن ذلك القرار اقتصر على تأييد مبادرة الأمين العام، الأمر الذي يغطي تراخي المجلس. وثمة دوافع أخرى لتقديم ذلك القرار هي الرغبة في عرقلة المشروع الذي أعدته المجموعة العربية في تلك المناسبة، ومحاولة صرف الانتباه عن اقتراح الأمين العام قيد النظر حينئذ بإرسال قوة متعددة الجنسيات إلى الأراضي المحتلة.

إن الحقيقة لا يمكن إخفاؤها بتحقيق أو بدون تحقيق. فالأعمال التي ارتكبت في جنين ستوصف بأنها صفحة سوداء أخرى في التاريخ المروع للاحتلال غير القانوني للأراضي الفلسطينية. فالأحداث المحيطة بفريق تقصي الحقائق ومواصلة الحصار المفروض على كنيسة المهد في بيت لحم، في جملة أعمال أخرى تستحق الشجب، هما نتيجة الحقيقة التي مفادها أن حكومة إسرائيل يسمح لها منذ فترة طويلة بارتكاب أعمال مع الإفلات من العقاب بدون أن يتمكن المجلس من فعل شيء لمنعها. ذلك هو نتيجة القصور الذاتي من مجلس الأمن في مواجهة الانتهاكات الصارخة لقراراته بالذات. وهو ثمرة تأكد إسرائيل من أن شيئا لن يحدث هنا طالما تحظى – كما الحال الآن – بدعم كامل من عضو دائم يمنع المجلس من العمل بتهديده باستخدام حق النقض أو باستخدام حق النقض.

ونؤكد مجددا رأينا في أن الولايات المتحدة يجب أن تعلق فورا مساعدتها المالية للأغراض العسكرية والإمدادات العسكرية التي تقدمها إلى إسرائيل، الأمر الذي يبين بوضوح اشتراكها في الجريمة عن طريق تقديمها الطائرات والمروحيات والقذائف التي تستخدم ضد المدنيين. علاوة على ذلك، عليها أن تدين إسرائيل على قيامها بإرهاب الدولة إذا أرادت حقا أن تشن حربا عالمية على الإرهاب حيثما وأينما ظهر.

وعلى مجلس الأمن أن ينظر نظرة جادة في الاقتراح القاضي بإنشاء قوة متعددة الجنسيات في الأراضي المحتلة، مثلما اقترحه الأمين العام الذي أظهر طوال هذه العملية مرونة ومثابرة كبيرتين. وليس من المقبول أن تواصل هذه الهيئة تغاضيها عن معاناة الشعب الفلسطيني، وهي تحاول أن تجعلنا نعتقد بأن شيئا لا يمكن القيام به، فتستسلم أمام الوضع الراهن، أو تتخذ قرارات خجولة تتضمن القليل ويكون تنفيذها أقل.

وتعتقد كوبا أيضا أنه إزاء تراخي مجلس الأمن وعدم فعاليته وضعف الثقة به، على الجمعية العامة أن تتخذ إجراء عن طريق استئناف دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة بغية مساعدة الشعب الفلسطيني البطل، ووقف الأعمال الإجرامية وإنقاذ مصداقية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي على قائمتي ممثل شيلي. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد بلديس (شيلي) (تكلم بالاسبانية): فيما أهنئكم، سيدي، وأتمنى لكم كل النجاح خلال رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأطري على العمل الحميد الذي أنجزه سلفكم، السفير سيرغي لافروف، ممثل الاتحاد الروسي.

إن بلادي تشعر بالامتنان لإعطائها فرصة التكلم في هذه المناقشة العلنية، وهي الفرصة التي تمكننا من دعم جهود المجتمع الدولي، ولا سيما الجهود التي يبذلها الأمين العام ومجلس الأمن بهدف تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط والأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذه هي المرة الثالثة في الأسابيع الأخيرة حيث يعرب بلدي عن موقفه في مجلس الأمن من الصراع الذي يخلف مضاعفات عالمية، ولا يستطيع أحد أن يقف موقف لا مبالاة حياله. ولقد اتخذت أربعة قرارات بشأن هذه المسألة خلال ذلك الوقت - وهي القرارات ١٣٩٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ آذار/مارس، و ١٤٠٢ (٢٠٠٢) المؤرخ ٣٠ آذار/مارس، و ١٤٠٣ (٢٠٠٢) المؤرخ ٤ نيسان/أبريل، وأخيرا ١٤٠٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل. وجميع تلك القرارات تتضمن أحكاما واضحة ومواعيد زمنية محددة. ولقد تم تجاهل جميعها على يد طرف أو كلا الطرفين.

إن دعمنا بلا تحفظ لقواعد القانون الدولي يحفزنا على أن نؤكد اليوم قلقنا وعدم ارتياحنا لانعدام التعاون من أحد الطرفين في توضيح الحقائق التي تقتضي استجابة عاجلة، وفقا لالتزام المجتمع الدولي بكفالة احترام حقوق الإنسان وحماية السكان المدنيين من استعمال القوة بصورة غير متناسبة، بصرف النظر عن الهدف المنشود.

لقد أدنا إدانة قوية الهجمات الإرهابية على المدنيين في إسرائيل، ولكننا ندين كذلك الحالة الإنسانية الخطيرة التي ولّدها الغزو الإسرائيلي في المدن والمخيمات الفلسطينية. ونعتبر الأحداث التي جرت في مخيم جنين خطيرة بصفة خاصة لأنها تثير مشاعر الألم والعجز على الصعيد العالمي وتتطلب إجراء تحقيق مفصل وكامل مثلما ينص عليه القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢). ونأسف أسفا عميقا لأن قرار الحكومة الإسرائيلية يقضي بمنع ذلك.

وتعتقد شيلي أن ازدراء القرارات التي يتخذها مجلس الأمن وتفسيرها على نحو كيفي يقتضيان عملا موحدا وثابتا من جانب المجلس، لأن مثل هذا التصرف يعرّض للخطر مصداقية المجلس وفعالية عمله، الأمر الذي يضعف الدور الذي أناطه به الميثاق بوصفه الضامن للسلم والأمن الدوليين. وهو يؤثر أيضا على الكرامة الوطنية لجميع أعضاء هذه المنظمة.

وتدعو بلادي بوضوح وجلاء إلى التخلي عن المواقف المتصلبة، وإلى انتهاج نهج بناءة قادرة على المساعدة في إجراء الحوار بدلا من اتخاذ قرارات من طرف واحد يمكنها أن تؤثر تأثيرا سيئا على الجهود التي تبذلها مختلف الأطراف الدولية لحل الصراع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل شيلي على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل مصر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): اعتمد هذا المجلس قرارا يوم ١٩ نيسان/أبريل بناء على مبادرة أمريكية يرحب بقرار الأمين العام إيفاد فريق لتقصي الحقائق

إلى مدينة جنين ومخيم اللاجئين الفلسطينيين بها، ويدعم توجه الأمين العام في هذا الشأن، وما كان منا وقتها إلا أن استبشرنا خيرا بعد انتظار طويل ومفاوضات صعبة بتحرك المجلس لاستجلاء حقيقة ما جرى في المخيم والمدينة خلال ثلاثة عشر يوما من العدوان الإسرائيلي ضد السكان من المدنيين الفلسطينيين، والاستخدام الأعمى للقوة العسكرية في مواجهتهم، وهدم منازلهم وتدمير البنية التحتية لمجتمع بأسره، ثلاثة عشر يوما ارتكبت خلالها فظائع، وانتهكت أحكام القانون الإنساني الدولي من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلي. ووصل الأمر إلى تصرفات هي بمثابة جرائم حرب.

لقد عايشنا يوم ١٩ نيسان/أبريل جهودا مضنية بذلها الأمين العام من أجل تنفيذ الولاية المناطة به من هذا المجلس فسارع يوم ٢٥ نيسان/أبريل بتشكيل فريق لتقصي الحقائق يضم شخصيات تفوق كفاءتها سمعتها، وكانت تلك نقطة البداية في مسلسل طويل من المماطلة والتسويف من جانب إسرائيل، ما زال مستمرا حتى لقاءنا هذا، لا يعبر إلا عن سخرية إسرائيل من هذا المجلس وازدرائها لقراراته ولأحكام الشرعية الدولية والمجتمع الدولي.

لقد أحاط الأمين العام هذا المجلس أولا بأول على مدار الأسبوعين الماضيين بالتأجيل المتتالي من جانب الحكومة الإسرائيلية في استقبال فريق تقصي الحقائق والتشكيك في مرجعيته وولايته. ورغم ذلك فقد تجاوب الأمين العام مع كل المطالب الإسرائيلية بالحوار. واستقبل وفدا إسرائيليا يضم خبراء عسكريين وقانونيين وأجاب على كل استفساراتهم، وقوبل هذا التعاون من جانبه بالمزيد من المماطلة والتسويف والمناورة ومحاولات كسب الوقت أو إضافته من قِبَل إسرائيلي، وكان هذا المجلس يتجاوب في كل مرة مع طلب الأمين العام بإرجاء إيفاد فريق تقصي الحقائق لمدة أربع وعشرين ساعة أخرى استجابة منه لطلب الحكومة الإسرائيلية، وظنا من المجلس، واعتقادا من الأمين العام أن تجاوبا إسرائيليا بات وشيكا، وللأسف فإن إسرائيل ماضية في سخريتها من هذا المجلس واستهزائها بقراراته، محتمية خلف سطوة بعض الدول الأعضاء بالمجلس، واثقة من حمايتها لها وسكوتها على أفعالها التي هي خارج إطار الشرعية الدولية.

ليس ثمة شك في أذهاننا أن مجلس الأمن فشل في الاضطلاع بالمسؤولية التي رسمها له الميثاق في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، بل أقول فشل فشلا ذريعا في الحفاظ على مصداقيته، ومصداقية ما يصدر عنه من قرارات، وفي دعم الأمين العام للأمم المتحدة الذي وقف بمفرده يواجه هذه الألاعيب والمناورات. ولا شك أن كل من قرأ رسالته الأخيرة إلى المجلس وصل إلى هذا الاستنتاج وهذه النتيجة. وهي رسالة تمثل، في رأينا، وثيقة اتهام لكل هذه المناورات.

اليوم، وللأسف الشديد، يرسل هذا المجلس رسالة واضحة ومزعجة للشعب الفلسطيني، ولبقية شعوب العالم التي قد تأتي إليه يوما طالبة الحماية والإنصاف، رسالة بالعجز والسكوت، رسالة بالضعف في ضمان السلم والأمن الدوليين، رسالة مفادها أن المجلس كثيرا ما يكون قويا ومتحدا في مواجهة الأبرياء أو الضعفاء، ولكنه ضعيف في مواجهة العدوان.

لقد رأى وفد بلادي عدم التحدث – في هذه المرحلة من مناقشات المجلس – عن كل ما حدث بالضفة الغربية ومدنها والهجمات والاعتداءات التي استمرت لأسابيع، وما زالت. وفضلنا قصر تدخلنا اليوم على هذا الشكل وعلى هذا الأسلوب الذي رأيناه في أعمال هذا المجلس، والذي يؤشر، مرة أخرى، إلى ملامح خلل خطير وازدواجية غير مسبوقة في المعايير، وبما يهدد هذا النظام الدولي الذي انبثق عن مأساة وأعمال الحرب العالمية الثانية،

التي نرى الكثير من مشاهدها تدور أمامنا للأسف الآن، وأقربها إلى العيان هذه الدبابة الإسرائيلية الثقيلة التي وقفت في أحد شوارع وسط مدينة نابلس بالأمس فقط تطلق نيران، مدافعها على مباني الشارع، وينظر المجلس في صمت.

لم يفقد هذا المجلس فقط مصداقيته أمام المجتمع الدولي في هذا الاختبار ولكنه - على حد قول البعض - فقد أيضا سلطته أمام دولة تستهتر بالقانون الدولي والشرعية الدولية وكل ما كنا نظنه ساميا من مبادئ القانون الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاينبيكر (كندا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتقديم الشكر لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي للإعراب عن رأي حكومة كندا بشأن هذه المسألة الهامة.

خلال الأيام القليلة الماضية شهدنا تطورات إيجابية في الشرق الأوسط ونرحب على وجه الخصوص بالإعلان الصادر عن المجموعة الرباعية في واشنطن بعزمها على تنظيم مؤتمر للسلام هذا الصيف، ونأمل أن يستند هذا المؤتمر إلى العمل الذي سبق إنجازه، بما في ذلك شبه الاتفاق الذي تم التوصل إليه في طابا. فالجهد الدبلوماسي العريض القاعدة هو وحده الذي يمكن أن يقدم الحل السياسي الطويل الأجل الذي نسعى إليه ونحتاجه. إن الوضع ملح، ولابد أن نبدأ العمل بجدية وبدون إبطاء.

(تكلم بالانكليزية)

ويشجعنا أيضا رفع الحصار عن رئيس السلطة الفلسطينية وانسحاب القوات الإسرائيلية من رام الله. وتدعو كندا الرئيس عرفات إلى استخدام سلطته للحيلولة دون حدوث مزيد من العنف؛ فالهجمات ضد المدنيين الأبرياء لا يمكن تبريرها البتة. وندعو الطرفين إلى ضمان إنهاء المواجهة في كنيسة المهد دون مزيد من العنف أو الدمار.

من المؤسف أن الأسبوع الأخير قد شهد بعض التطورات السلبية جدا أيضا. فإسرائيل لم تنسحب بالكامل من مدن الضفة الغربية بعد، كما يدعوها إلى ذلك القرار ١٤٠٢(٢٠٠٢). وبموجب المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة، يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن. وعليه، فإن كندا تؤمن بأن على إسرائيل أن تكمل انسحابها فورا.

علاوة على ذلك، تنظر كندا إلى القرار ١٤٠٥ (٢٠٠٢)، على وجه الخصوص، بوصفه تعبيرا هاما عن إرادة المجتمع الدولي. وبموافقة مسبقة للقادة الإسرائيليين، اعتمد الأمين العام مفهوم فريق تقصي الحقائق وأيد المجلس المبادرة بالإجماع. والفريق الذي شكله الأمين العام يتألف من شخصيات مرموقة ذات خبرات واسعة. وإننا نثني على جهوده. كما نعرب عن عميق الامتنان لأعضاء الفريق على استعدادهم للاشتراك رغم قصر المهلة الزمنية.

وقد أيدت كندا مبادرة فريق تقصي الحقائق لأننا نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يسلط الضوء على ملابسات الأحداث التي وقعت في جنين. وأعربنا عن آرائنا لدى حكومة إسرائيل مباشرة. إن من مصلحة الطرفين والمجتمع الدولي بأسره، أن يجرى تقصي الحقائق على نحو يتسم بالمصداقية والشفافية. وتؤمن كندا بأن هذه الممارسة يجب أن تشمل دراسة كل ما زعم ارتكابه من إساءات، سواء من الجانب الإسرائيلي أو الفلسطيني.

إن الموقف الإسرائيلي تترتب عليه آثار تتجاوز مأساة الصراع في الشرق الأوسط. فمجلس الأمن يكمن في صميم الهيكل الدولي للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. وقد تشعر بعض البلدان أن مجلس أمن فعالا أمر اختياري

بالنسبة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وكندا ليست من هذه الدول. ولذلك تأسف حكومة كندا بشدة لاستمرار الموقف الإسرائيلي برفض استقبال فريق تقصي الحقائق، الأمر الذي يطعن في سلطة المجلس.

إننا مستعدون، كعهدنا دائما، لدعم هذا المجلس في سعيه إلى جلب سلام حقيقي ودائم إلى تلك المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يزال على قائمتي عدد من المتكلمين. وبموافقة أعضاء المجلس اعتزم تعليق الجلسة الآن، لكي نستمع إلى إحاطة إعلامية يوافينا بها الأمين العام في المشاورات غير الرسمية. وسيواصل مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله مساء هذا اليوم عقب رفع المشاورات الجامعة.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٠.